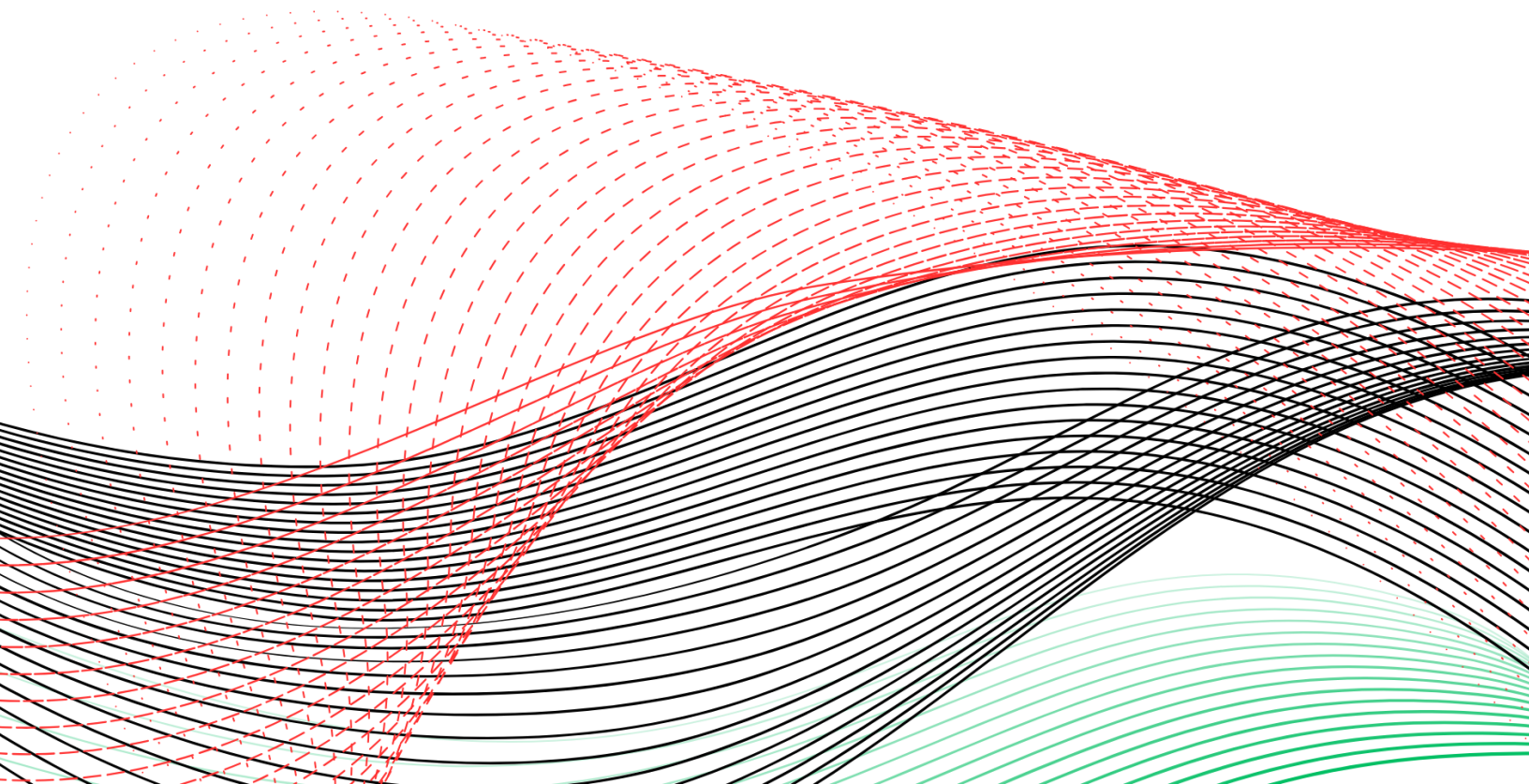


الحوار
المُهيكَل



معلومات أساسية عن

مسار الحوكمة



يهدف الحوار المهيكّل إلى وضع مجموعة من (1) التوصيات العملية بشأن قضايا السياسة العامة والحوكمة الأكثر إلحاحاً لتهيئة بيئة مواتية للانتخابات، و(2) مقترحات خاصة بالسياسات العامة والتشريعات لمعالجة دوافع النزاع طويلة الأمد، بهدف صياغة رؤية وطنية موحدة ترسم مساراً نحو استقرار مستدام. وقد اتفق الأعضاء في مسار الحوكمة على مناقشة مجموعات القضايا أبرزها ما يلي:

الحاجة للتوصل إلى توافق سياسي قبل إجراء الانتخابات

تتحقق نزاهة العملية الانتخابية من خلال عدة عوامل، منها وجود هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات تتمتع بالتمويل الكافي والمصادقية، وإطار دستوري وقانوني للانتخابات قابل للتطبيق سياسياً وفنياً، وآلية موثوقة لحل النزاعات، وبيئة أمنية مواتية، ومدونة سلوك متفق عليها، تتضمن تدابير لضمان إدماج الفئات الأقل حظاً. كما تتطلب ضمانات لحماية الناخبين من التهيب والإكراه والعنف، بما يضمن لجميع المواطنين -ولا سيما النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة- المشاركة بحرية وأمان.

أسئلة إرشادية

- ما هو العائق أمام إحراز تقدم؟
- كيف يمكن معالجة هذا العائق؟ وما الضمانات الواجب توفرها للتأكد من التنفيذ؟
- ما التدابير الإضافية اللازمة لضمان المشاركة والتمثيل الكاملين والحقيقيين للمرأة في العملية الانتخابية وفي أية أجسام مستقبلية معنية بصنع القرار؟
- ما الدور الذي يمكن أن يؤديه الجمهور الليبي لضمان تنفيذ خارطة الطريق التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؟

أسئلة إرشادية نزاهة العملية الانتخابية والدعم الدولي لها

- ما هي العناصر والمبادئ الأساسية التي يجب أن تتشاركها الجهات الفاعلة السياسية والأمنية الرئيسية للحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية؟
- ما هي الضمانات التي ينبغي توفرها لمنع العنف الانتخابي والتهيب وحملات التشهير؟
- ما هي الآليات والحوافز اللازمة لضمان احترام الجميع لنتائج الانتخابات؟
- ما الدور الذي يمكن أن تؤديه المجتمعات الليبية لانجاح الانتخابات؟
- ما الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي لانجاح الانتخابات؟
- بالإضافة إلى التوافق السياسي، ما هي القضايا الأخرى التي يجب معالجتها أو تحقيقها لتوفير البيئة المواتية لإجراء الانتخابات؟

حكومة انتخابات: الولاية والمهام وآلية انتهاء عملها

يتناول مسار الحوكمة في الحوار المهيكّل ولاية حكومة الانتخابات وضمان التحديد المسبق لولايتها وجدولها الزمني وآليات خروجها من السلطة. ويُعدّ تشكيل حكومة موحدة جديدة قضية خلافية للغاية ويجب أن يكون نتاجاً لمفاوضات ليبيّة ليبيّة، إذا ما أردنا الإبقاء على الأحكام في القوانين الانتخابية. ومع ذلك، توجد مبادئ وضمانات ومعالم وجدول زمنية (بما في ذلك آليات الخروج من السلطة) يمكن اعتمادها لتوجيه عمل الحكومة الموحدة الجديدة، بما يضمن إجراء الانتخابات في البلاد. كما وقدمت اللجنة الاستشارية بعض التوصيات في هذا الشأن في تقريرها الصادر في أيار/مايو 2025.

أسئلة إرشادية

- ما هي الولاية الأساسية المقترحة لحكومة الانتخابات؟ وما المهام المرتبطة بها؟
- كيف يمكن تحقيق الشمول في تشكيلة هذه الحكومة وضمان التمثيل العادل للفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والفئات الثقافية واللغوية والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ما الضمانات اللازمة للتأكد من عدم تحول الحكومة إلى محور التركيز الوحيد في المسار السياسي، بدلاً من التركيز على الانتخابات؟
- ما هي الآليات التي ينبغي تنفيذها أو الاستفادة منها في حال عدم وفاء الحكومة بولايتها أو تجاوزها مدة ولايتها؟
- هل توجد خيارات أخرى قابلة للتطبيق يمكن أن تساعد في إجراء الانتخابات في البلاد؟

النظام السياسي

منذ عام 2011، تعمل ليبيا دون تعريف محدد لنظامها السياسي. عملياً، تُدار ليبيا وفق نموذج النظام البرلماني. تنص قوانين الانتخابات الحالية على نظام رئاسي، إلا أن الاتفاق السياسي الليبي قد وضع نظاماً قائماً على مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، فيما تنقسم السلطة التنفيذية بين رئاسة للدولة ورئيس وزراء مسؤول عن إدارة شؤون الدولة اليومية. الرئاسة حالياً هيئة جماعية تمارس دور القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتعمل بناء على التوافق. رسمياً، جرى تعديل الإعلان الدستوري لإنشاء نظام رئاسي، إلا أن هذا التعديل لم يُنفذ نظراً لعدم تنظيم انتخابات رئاسية. وعلى مدى العقد الماضي، اتفق المفاوضون باستمرار على ضرورة إعادة إرساء نظام رئاسي قوي، لكنهم أخفقوا في تنظيم انتخابات تُفعّل هذه الاتفاقات. بل على العكس، بقيت السلطة مُتشظية في البلاد.

أسئلة إرشادية

- بالنظر إلى تجربة ليبيا منذ عام 2011، ما هو نظام الحكم الأنسب الذي يمكن أن تقبله مختلف الأطراف الفاعلة؟
- لماذا لم يكن من الممكن تنظيم انتخابات رئاسية خلال العقد الماضي على الرغم من الإجماع الظاهر بين الطبقة السياسية لصالح النظام الرئاسي؟ وهل سيكون من الممكن التغلب على هذه العقبات في الفترة المقبلة؟ وما الذي يلزم لتخطيها؟
- ما هي الضمانات والتسويات اللازمة للسماح بظهور نظام حكم مستقر واستمراره في ليبيا؟
- ما هو النهج الأفضل لضمان انتقال السلطة بشكل منتظم وسلمي في المستقبل؟

هيكل الدولة والحكم المحلي

لقد شهدت ليبيا تحولاً من نظام فيدرالي في عام 1951 إلى هيكل أكثر مركزية عام 1963، وصولاً إلى حكم شديد المركزية في عهد الرئيس السابق القذافي. ومنذ عام 2011، تزايدت المطالبات باللامركزية الإدارية والمالية، مدفوعة بدعوات إلى توزيع أكثر عدالة للموارد ومشاركة أوسع للشعب في صنع القرار. في القوت الراهن، يحدد القانون رقم 59 لسنة 2012 إطار اللامركزية، إلا أنه لم يُطبّق بالكامل وهناك محاولات لتعديله. هناك بعض الدعوات السياسية لإقامة نظام بطابع فيدرالي مع حكومات إقليمية بصلاحيات محلية، بينما يُفضّل آخرون نموذجاً تُمنح فيه السلطات المحلية صلاحيات أوسع. وتُشير الدراسات والمشاورات إلى أنه على الرغم من رغبة الشعب في نظام حكم محلي أقوى، إلا أنه لا توجد رؤية مشتركة حول كيفية تقسيم السلطات، أو عدد المحافظات، أو كيف ينبغي ترسيم الحدود بين مناطق ليبيا دون إثارة نزاعات قبلية أو جهوية. وقد حاولت العديد من العمليات السياسية منذ عام 2011 - من هيئة صياغة الدستور والاتفاق السياسي الليبي إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي - تحديد هياكل اللامركزية، لكن لم ينجح أي منها في حسم النقاش.

أسئلة إرشادية

- بالنظر إلى تنوع المجتمع الليبي، كيف يمكن الاتفاق على توزيع عادل للسلطات والموارد بطريقة من شأنها أن تهنئ النزاعات أو على الأقل تحد منها وتعزز السلام الاجتماعي والانتماء الوطني والمواطنة؟
- كيف يمكن تطبيق اللامركزية بطرق تعزز الوحدة الوطنية مع تشجيع الحوكمة التي تتحرى الشمول على المستوى المحلي؟
- كيف يمكن إنشاء نظام حكم محلي يحقق التوازن بين الاستقلال الذاتي المحلي والتنسيق والتماسك البيئي الحكومي؟
- ما هي الآليات والمعايير المتبعة لتحديد الحدود الإدارية بحيث لا تقتصر على الجوانب السياسية فحسب، بل تأخذ بعين الاعتبار أيضاً المسائل العملية (مثل القدرات الإدارية والموارد المالية)، وذلك لتجنب إنشاء محافظات أو أقاليم غير فاعلة؟

- كيف يمكن التخفيف من المخاطر المرتبطة باللامركزية في مرحلة ما بعد النزاع، في حال كان هذا هو الخيار الذي يذهب إليه الليبيون؟
- كيف يمكن ضمان أن تكون أي عملية صنع قرار فيما يتعلق بالهيكل الحكومي للحكم المحلي شاملة للنساء والمكونات الثقافية والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى؟
- ما هي أهم ثلاث أولويات تقترح أن تعالجها الحكومة المحلية في مجتمعك؟